

مبادئ التجديد فى الفكر الإسلامى (العلاقات الدولية)

أ. د / جعفر عبد السلام

الأمين العام لرابطة الجامعات الإسلامية

مصر

مقدمة:

التجديد سنة من سنن الحياة، لا يكمن أن تستمر بسلام إلا إذا تحقق بشكل مستمر؛ لذا فإن المجتمعات المتقدمة لديها دائماً من يقوم بالتجديد فيها فى مختلف الهيئات، بل إنها صارت وظيفة مؤسسية فى هذه المجتمعات! وعلى سبيل المثال، فإن الجامعات تعقد مؤتمراً سنوياً للتقويم والتجديد فى نفس الوقت، يعقد هذا المؤتمر فى كل قسم وفى كل كلية وفى كل جامعة، ويكون الباب مفتوحاً أمام جميع أعضاء هيئة التدريس! ومعاونيهم لإبداء الرأى ووضع المقترحات الكفيلة بتجديد المناهج والبرامج وأساليب العمل فى الجامعات! وهدف هذه المؤتمرات السنوية هو تحسين العمل الجامعي وتجديده ليلائم حاجات العصر ومقتضيات التطور والتقدم فى المجال العلمى.

ولا شك فى الأهمية الفائقة للتجديد فى مختلف شئون الحياة، وفى مجال الدراسات الإسلامية سواء ذات الطابع الفكرى أو الفلسفى بشكل عام، أو فى مجال الدراسات ذات الطابع الفقهى، يبدو التجديد مهماً. لماذا هو مهم وضرورى! بل وفرض كما رآه الإمام السيوطى فى كتابه المهم "الرد على من أخلد إلى الأرض وجهل أن الاجتهاد فى كل وقت فرض".

لقد نبهنا رسولنا الكريم ﷺ إلى أن هناك تجديداً لأمر الدين، وذكر أن الله يبعث للأمة من يقوم بهذا التجديد على رأس كل مائة سنة، وقد يكون المجدد فرداً أو جماعة أثناء المائة سنة أو فى بدايتها أو فى نهايتها..

وسنحاول فى هذه الدراسة أن نبحث العلاقات الدولية حيث سنتناول فى المبحث الأول مفهوم



التجديد، وتحدث في المبحث الثاني عن التجديد في بلورة معاصرة للعلاقة بين الإسلام والآخر، وفي المبحث الثالث نتكلم عن تأصيل فكرى جديد لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب.

وسنتعرض أولاً لمدلول التجديد:

مدلول التجديد:

من الأهمية بمكان أن نحدد معنى المصطلح الذى نبخثه؛ لأن الفكر الإسلامى الحديث يعيش إشكالية صعبة منذ المراحل الأولى له نتيجة لاحتكاكه بالغرب، لذا فإن الأزمة المصطلحية قد أخذت أبعاداً خطيرة عندما وجدت نفسها عاجزة عن وضع منظومة مصطلحية أصيلة تعبر تعبيراً حياً عن خصوصية المجتمع، وتحمل مضامينه الفكرية وتوجهاته الحضارية وتطلعاته المستقبلية.

إن التحديد الدقيق لمعنى المصطلح الذى نبخثه مسألة مهمة؛ لأن أزمة المصطلح أصبحت أزمة فكرية صعبة بسبب السطحية فى المعالجة، ونتيجة لأننا أخذنا مصطلحات غربية واستعملناها دون تمحيص كاف^(١) ولحسن الحظ أن التجديد مصطلح إسلامى أصيل بدأ يدخل فى فكرنا من حديث رسولنا محمد ﷺ: «إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها» وفى رواية أخرى: من يجدد لها أمر دينها^(٢).

وقد أورد العلماء أكثر من تفسير لهذا الحديث.

فعند البعض يعنى التجديد: "إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة والأمر بمقتضاهما"^(٣) وقال: يجدد لها دينها أى يبين السنة من البدعة، ويكثر العلم وينصر أهله ويكسر أهل البدعة ويذلهم، قالوا: ولا يكون إلا عالماً بالعلوم الدينية.

وقال العظيم آبادى فى شرحه عن سنن أبى داود: "التجديد إحياء ما اندرس من العمل بالكتاب والسنة، والأمر بمقتضاهما، وإماتة ما ظهر من البدع والمحدثات" قال فى مجالس الأبرار: ولا يعلم ذلك المجدد إلا بغلبة الظن ممن عاصره من العلماء بقرائن من أحواله، والانتفاع بعلمه؛ إذ المجدد للدين لابد أن يكون عالماً بالعلوم الدينية الظاهرة والباطنة، ناصراً للسنة، قامعاً للبدعة، وأن يعمم علمه على أهل زمانه، وإنما كان التجديد على رأس كل مائة سنة لانخراط العلماء فيه غالباً، واندراس السنن، وظهور البدع، فى حجاج حينئذ إلى تجديد الدين، فى أتى الله تعالى من الخلق من يعوض من السلف إما واحداً، وإما متعدداً"^(٤).

وقد حاول بعض العلماء تحديد المجددين عبر العصور، فنقل عن كثيرين منهم أن فى الخانة الأولى عمر بن عبد العزيز، وفى الثانية الشافعى، ونقل السخاوى والحاكم وابن كثير ذلك عن

الإمام أحمد، وقال السخاوى: "وزاد غيره وفى الثالثة أبو العباس بن سريج، وفى الرابعة أبو الطيب سهل الصعلوكى، أو أبو حامد الإسفرائينى، وفى الخامسة حجة الإسلام الغزالى، وفى السادسة الفخر الرازى، أو الحافظ عبد الغنى، وفى السابعة ابن دقيق العبد، وفى الثامنة البلقينى أو العراقى، وفى التاسعة المهدي ظناً أو المسيح عليه الصلاة والسلام".

ومعنى التجديد: هو طلب الشئ جديداً على مثل حالته الأولى، أى كما أنزل على رسوله محمد ﷺ غضا طريا على مثل حالته الأولى.

المبحث الثانى:

التجديد فى بلورة معاصرة للعلاقة بين الإسلام والآخر:

أدت الأحداث التى جرت بعد ١١ سبتمبر إلى وضع المسلمين بل والإسلام نفسه فى دائرة الاتهام، ورأينا الولايات المتحدة والدول الغربية والصهيونية العالمية تقوم بدور جديد بالنسبة للمسلمين نتيجة للتنظيرات إلى معناها، والتى تطرق أسماعنا كل يوم فى هذه الأيام بالذات.

اعتبر الغرب أن هناك منابع للفكر الدينى المتطرف الذى يتبناه من يتحدى الدولة الكبرى وإرادتها وهيمنتها على العالم. إذن فدعاوى تجفى ف المنايع والقضاء على التطرف من أصوله المتمثلة فى كثير من الآيات والأحاديث والإطار الثابت للفكر والفقہ الإسلامى - الذى اجتهد المسلمون فى وضعه على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان - هو ما يواجهه المسلمون بحدة الآن.

والواقع أن خطة الولايات المتحدة فى "أمركة الإسلام" - إن صح هذا التعبير - لن تفلح، وأعتقد

أنها ستفشل فيها، ولا يمكن أن يحسب نجاحها فى القضاء على الاتحاد السوفيتى سابقاً، وأن هذا سيفيد فى القضاء على منابع الفكر الإسلامى؛ لأن هذه التجربة شكك فيها كثير من كتاب الغرب، وقرروا أن الاتحاد السوفيتى كان مفككاً من الداخل، وحجب ظهور هذا التفكك الستار الحديدى الذى كان يفرضه على نفسه، وأن الضربات الأمريكية وجهت إلى جثة هامدة.

والواقع أن الإسلام ليس ضد الغرب، والمسلمون كذلك لا يكونون للغرب كراهية ما، أى أن القضية ليست خلافات حضارية كما روج لذلك مفكرون غربيون صهيونيون فى الغالب، وإنما القضية خلافات سياسية وخلافات مصالح.

وسوف نتحدث فى هذا المبحث عن:

١- طبيعة الخلاف بين الإسلام والغرب، وهل هو خلاف حضارى أم إنه خلاف مصالح فى

٢- تأصيل جديد للعلاقة بين الإسلام والغرب.

أساس الخلاف بين المسلمين والغرب:

يعتقد بعض المفكرين من الغرب أساسا أن الصراع بين الإسلام والغرب هو في الأساس صراع حضارى بسبب تعاليم الكتاب والسنة لدى المسلمين، فالإسلام يفرض على المسلمين جهاد غير المسلمين، ورفع السيف لقتالهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله.

ويأخذ هذا الفكر من آيات عديدة، وأحاديث كثيرة، ومن واقع المسلمين وحروبهم ما يدعم به، قال تعالى: ﴿وَأَقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِّنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمُ وَالْفِتْنَةُ أَشَدُّ مِنْ الْقَتْلِ﴾ (البقرة: ١٩١) وقوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَسْلَخَ الْأَشْهُرَ الْحُرُمَ فَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدْتُمُوهُمْ وَخُذُوهُمْ وَأَحْصُرُوهُمْ وَأَقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصِدٍ﴾ (التوبة: ٥)، ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: ٣٦)، ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَاتِلُوا الَّذِينَ يَلُونَكُمْ مِنَ الْكُفَّارِ وَلِيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً﴾ (التوبة: ١٢٣).

ومن الأحاديث التي اعتمدوا عليها أيضا قول الرسول ﷺ: "أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإن قالوا: لا إله إلا الله عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحقها وحسابهم على الله" (٥) بل يتماذى مفكرون غربيون فى الانسياق وراء هذه الفكرة ليؤكدوا أن بعض ما ذكر فى القرآن الكريم من آيات تقرر حرية العقيدة مثل قوله تعالى: ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ﴾ (البقرة: ٢٥٦) قد نسخت بآيات تحض على الحرب مثل قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً كَمَا يُقَاتِلُونَكُمْ كَافَّةً وَعَلِمُوا أَنَّ اللَّهَ مَعَ الْمُتَّقِينَ﴾ (التوبة: ٣٦).

والواقع أن الرد على هذه المزاعم سهل، وتعاليم الإسلام الصحيحة ليست على هذا الطرح على الإطلاق، بل العكس صحيح، فالسلام هو الأصل فى العلاقة بين المسلمين وغيرهم، وتنظير أفكارهم تقسيم العالم إلى دار سلام ودار حرب، إنما كان تقسيما واقعيا يصف ما كان من قريش تجاه الإسلام ونبيه ومحاولاتهم العديدة ليخرجوه أو يقتلوه، ثم كان مؤامرة التخلص منه ﷺ والتي نجاه الله منها بالهجرة إلى المدينة؛ لذا فإن الفقه التقليدى حول تقسيم الديار يأخذ فى اعتباره هذه الحالة ويقرر أن العدو إن كف عن عدوانه، وتم الصلح بينه وبدت المسلمين، انقلبت دياره إلى دار

عهد أو صلح؛ لذا ففي ظل انعقاد اتفاق عام بين كل دول العالم لإقامة السلام والأمن وتحقيق التعاون بين الجميع "ميثاق الأمم المتحدة" انتهى هذا التقسيم الواقعي ولم يعد له وجود، وهذا ما يقرره بوضوح الفقهاء المحدثون الذين عالجوا هذه القضية في الوقت الحاضر^(١).

أما موقف الغرب من الإسلام فقد قام على الكراهية والتعصب- للأسف الشديد- ولا نريد أن نتعمق في التاريخ لكي نظهر هذه الحقيقة التي لا ينكرها المنصفون من مفكرى الغرب أنفسهم، وقد جاءت هذه الكراهية بسبب تفوق المسلمين عندما قاموا ينشرون تعاليم الإسلام بالحكمة والموعظة الحسنة، وإحساس الغرب دائماً أنه أفضل من غيره، وأنه المتميز "فكرة الجنس الآرى"، وأن غيره غير متمدين.

لقد غذت هذه الأفكار روح الأوروبيين الذين قادوا الحروب الصليبية ضد الإسلام والمسلمين في العصور الوسطى، كما دفعتهم دفعا إلى استعمار العالم تحت دعاوى غريبة كدعوى تمسيح البرابرة، وإحلال بركات التمدن الأوروبي على العالم، بل فى تصور "مونتسكييه" فيلسوف الثورة الفرنسية والداعى إلى تحقيق الحريات لكل الناس "إن هذه الأجسام- يقصد الزنوج- شديدة السواد من قمة الرأس إلى أخصم القدم، ولا شك أن روح الله- وهو روح خيرة تكره الشر- لا يمكن أن تحل بأجسام بهذا السواد".

ولا شك أنه مما دحض فكرة صراع الحضارات، تلك الحروب الدامية التي جرت فى داخل أوروبا "الحربان العالميتان الأولى والثانية والتي قامت بسبب التنافس الاقتصادى بين دول أوروبا القوية والصراع على التقدم والأولوية والصدارة على العالم، وهى حروب وصراعات جرت بين من ينتمون إلى حضارة واحدة هى الحضارة الغربية.

كما أن الاختلاف الأيديولوجى الحاد بين المعسكر الشرقى بقيادة الاتحاد السوفيتى، والمعسكر الغربى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وما أعقبه من صراعات فى فترة الحرب الباردة، قد قام أساسا بين دول تنتمى إلى الحضارة الغربية، مما يوضح أن الصراعات تتصل بالخلاف حول المصالح، وليس لها صلة بالخلاف الحضارى.

التنظير الغربى للصراع الحضارى:

رغم قناعتي التامة بأن ما بين الإسلام والغرب ليس صراعاً حضارياً^(٢) إلا أن مناقشة الأطروحات الغربية بهذا الخصوص ضرورية لفهم ما يدور حولنا الآن من اتهامات، ومن محاولات للاحتواء، بل للتغيير كما ذكرنا تحت مسمى تجفى ف المنايع، تلك المحاولات التي بدأت



تتجه إلى أصول الدين الإسلامي، ومناهج الدراسة، لاستبعاد كل ما يراه الغرب مكوناً لشخصية إسلامية معادية له ولمصالحه ولفكره وهيمنته، وقد بدأت أوروبا عمليات التنظير الأولى في مدارس فكرية عديدة، بعضها لم يكن معادياً للإسلام، مثل توينبي، ولكن الكتابات الأمريكية الفكرية والسياسية وظفت هذه الأفكار في أطروحات نظرية عديدة، حيث كلفت الحكومة الأمريكية بعض المفكرين فيها بتنظير طبيعة العلاقات الأمريكية مع القوى السياسية القائمة ووضع لها أكثر من مفكر رؤيته في هذا الصدد.

وتوالى الكتابات الأمريكية فبعض الكتاب يتساءلون عما إذا كان يمكن التعامل مع أشخاص في هذا القرن الحادي والعشرين لديهم الاقتناع بأن كتابهم المقدس الذي نزل من السماء من أربعة عشر قرناً يمكن أن يحكم كل تصرفاتهم؟ والبعض الآخر يقول: إن المسلمين جيش عاطفي وغير عقلاني ومعاد للغرب، يتحدثون بصوت واحد ويتحركون كجسد واحد.

نظرية توينبي في الصراع:

ولعل في هذه الدراسة أقف بعض الوقت عند تنظير العلاقات الدولية المعاصرة وبالذات في العلاقة بين المسلمين والغرب، فالواقع أن الفيلسوف الإنجليزي توينبي لا يعد معادياً للإسلام، ولكنه من أوائل الذين أبرزوا طابع الصراع في العلاقات الدولية، وكانت له نظرية مشهورة عن تعاقب الحضارات وقد أنصف الحضارة الإسلامية في كتاباته فهو يقول: "إن الصراع موجود في العالم وفي العلاقات الدولية منذ زمن طويل، وإن العالم الغربي هو الذي كان يقود هذا الصراع ويخلقها، على الأقل طوال الخمسة قرون الماضية، وإن أحداً لم يكن يبدأ بالعدوان عليه ولكن العكس هو الصحيح"^(٨).

وعن العلاقة بين الإسلام والغرب يحدد توينبي العناصر الآتية:

إن الإسلام في العصور الحديثة يقف في موقف الضعف من الحضارة الغربية لسبب رئيس هو أنه لا يحوز القوة الاقتصادية ولا العلمية إلى تمكنه من اللحاق بالغرب أو مواجهته.

إن الغرب يشن هجوماً على كل القوى في هذه العصور الحديثة لكي يخضع العالم كله - وليس العالم الإسلامي فقط - لهيمنته.

إن الغرب أخضع معظم أجزاء العالم الإسلامي لسيطرته بأساليب وطرق عديدة.

إن المسلمين واجهوا هذه الهيمنة بأسلوبين مختلفين: أولهما سلبي، وهو رفض الغرب وأنظمتها وهيمنته رفضاً كاملاً، وعدم الاعتراف بأي شيء جديد، والانطواء على الذات، والثاني إيجابي،

ويتمثل في الاستجابة الفعالة والاعتماد على مواصلة الهجوم بنفس أسلحته وأدواته؛ لذا أسرعت بعض القوى الإسلامية إلى الأخذ بالتحديث، والأخذ بالأنظمة الغربية والنقل عنها، وأبرز الأمثلة على ذلك "تجربة محمد علي في مصر، وأيضا تجربة كمال أتاتورك في تركيا"^(٤).

وبالإضافة إلى هذه العناصر فقد ركز "توينبى" في دراساته على أمرين: الأول هو فكرة الصراع، والثاني هو فكرة تعاقب الحضارات والتي تقوم على وحدة البشرية وتأكيد قيمة التاريخ وحضارات العالم كله، ومشاركتها جميعاً في التفاعل والأخذ والعطاء. وهنا ينتقد الفكر الغربي الذي يركز على التراث ويعتبر نفسه أسمى وأذكى من الآخرين، ويرى أن الحضارة الأوروبية لم تكن هي الحضارة الفاعلة الوحيدة على المسرح الدولي! وإنما شاركتها الحضارات الأخرى في القوة والنبوغ والتأثير.

وفي ضوء هذه الأفكار نعتقد أن "توينبى" فيلسوف منصف للحضارة الإسلامية بالذات، لكن الأفكار الأمريكية التي أخذت منه فكرة الصراع، وجعلت منها أساس العلاقات الدولية، لم تتصف الحضارة الإسلامية، بل أنتت بأفكار غربية جعلت المسلمين الآن يمرون بمحنة.

نظرية برنارد لويس والأصولية الإسلامية:

أما عن (برنارد لويس) الذي قدم لنا تنظيراً صعباً وغير علمي للعلاقة بين الإسلام والغرب وقد حصل على جائزة هامة في الدراسات الاجتماعية عن دراسته التي قدمها ونشرها بعد ذلك في كتاب تحت عنوان "الأصولية الإسلامية، فإننا نستطيع أن نلخص رؤيته الأساس - للعلاقة بين الإسلام والغرب والتي قدمها من خلال كتابه - سابق الإشارة إليه - في النقاط التالية:

إن الصراع بين الإسلام والغرب قديم، وقد استمر على مدى أربعة عشر قرناً من الزمان، وقد تضمن سلسلة طويلة من الضربات والضربات المضادة بين الجانبين.

إن الإسلام والمسلمين كانوا هم المحرضين والدعاة دائماً للحرب والجهاد، فالإسلام عدواني بطبيعته على حين وصف الغرب بأنه دفاعي، يرد هجمات مضادة على نحو ما تجلى في الحروب الصليبية.

إن المسلمين يمثلون الآن تهديداً ثلاثياً للحضارة الغربية، سياسياً وحضارياً وسكانياً، وقد ركز برنارد على الصراع الحضاري بوجه خاص.

إن المسلمين يعتبرون أمريكا الآن العدو الأكبر لهم، وأن هناك نزاعاً وشيكاً سيقوم بين الغرب



وبين المسلمين، ويقول برنارد لويس: إن معظم العالم المسلم يسيطر عليه الآن حالة كراهية عامة للغرب وأن أمريكا عندهم هي العدو الأكبر، والخصم الشيطاني للإسلام والمسلمين.

إن المسلمين بزيمهم ولحاهم وعمائمهم، يعيشون في العصور الوسطى، ويهددون الغرب؛ لذا تم تصوير القنبلة الباكستانية على أنها قنبلة إسلامية، بما يعنيه ذلك من أن هناك عالما مسلما متحجراً يهدد إسرائيل والغرب، وتحدث كذلك عن أن المسلمين الآن يمثلون ثورة باعتبارهم أقلية مهمشة، ويتسمون بالعنف ويحاربون الحداثة والمعاصرة، وهو يعبر عن خطورة الأصولية الإسلامية بقوله: (إن ما يصعب علينا رؤيته هو كيف ستمكن ديمقراطيات القرن الحادي والعشرين من العيش في سلام مع قوى عقدت العزم على أن تبرهن أن الألف سنة الأخيرة لم تحدث).

والغريب أن هذا الكاتب يعتبر المسلمين اليوم فئة مهمشة ومغلوبة ولا بد من تغييرها ولو باستخدام القوة، بل إن استخدام القوة يعد عملاً أساسياً لتمكين الحضارة الغربية في هذه البلاد، وتجفئ ف منابع التخلف والعداء للغرب من جذوره.

نظرية هنتجتون عن الصدام بين الحضارات:

ويلاحظ (هنتجتون) الخيط ويقرر أن الصدام بين الحضارات هو الذي سيحكم الشؤون السياسية في العالم، وأن الخطوط الفارقة بين الحضارات خطوط القتال في المستقبل، وأن الحرب العالمية الثالثة إن حدثت ستكون حرباً بين الحضارات، وقد أكمل الكثير من دراساته في كتابات أخرى لم يعتبر فيها المسلمين مصدر التوتر في العالم، واعتبرهم مجنياً عليهم في كثير من المراحل، وإن لم يعدل عن فكرة الصراع الحضاري.

نظرية (فوكوياما) في نهاية التاريخ:

ويستمر (فوكوياما) في نفس الخط ليعلم أن الحضارة الأوروبية بفكرها ومؤسساتها هي نهاية التاريخ! وأنها متفوقة على كل الحضارات الأخرى، وأن المسلمين الآن يقودون حملة للهجوم على هذه الحضارة، وأنهم الأعداء، للتقدم وللحداثة الغربية، ولا مانع من استخدام القوة لتغيير الأنظمة الإسلامية. والواقع أن هذه الأفكار مغلوبة وليس لها أي أساس علمي لكنها تجابهنا كعالم إسلامي، وتفرض علينا أن نواجهها، وأن نواجه كذلك المخططات التي انبنت عليها، خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر، ويرى هذان الكاتبان أن المسلمين يمثلون خطراً سياسياً وحضارياً وسكانياً؛ لأنهم يتزايدون بكثرة ويتواجدون في كل مكان في العالم، وتتحدى هذه الأفكار بأن تعلن أوروبا الحرب ضد الإسلام. وأبرزت كتابات أخرى أن المسلمين متحجرون ويزعمون أن كتابهم المقدس يمكن أن

يحكم تصرفات البشر في القرن الواحد والعشرين! كما أقم لا يقبلون فكر الديمقراطية، كما ترى هذه الكتابات أن الإسلام بطبيعته خطر على الحضارة الغربية، ولا يتسامح مع مخالفه في الرأى، وهكذا..

ولقد أبرزت الأفكار المتداولة بعد أحداث ١١ سبتمبر مشكلة طاغية ليست جديدة بالقطع، ولكن تم التركيز عليها بعد الأحداث الأخيرة، وهى مشكلة الحضارة المرجعية للمجتمعات المختلفة، وبرزت - للأسف - الاتجاهات التعصبية الغربية والتي تعتبر الحضارة الغربية هى الحضارة المرجعية للعالم رغم أن الذى أفرز خصائصها الرئيسة، صراعات وأحداث مرت بأوروبا ولا شأن للعالم الآخر بها، كما وضحنا.

إن الذى أوجد فكرة الفصل بين الدين والدولة، هو الصراع المبرير بين الكنيسة الغربية والدولة، هذا الصراع ربما تسببت فى ه هذه الكنيسة بتدخلها التعسفى فى كل أمور الحياة ومحاكمتها للمفكرين والمبدعين الذين ظهوروا فى أوروبا خلال العصور الوسطى وما بعدها وحتى بداية عصر النهضة، فلماذا يفرض هذا النموذج على عالم شجع الدين فيه العلماء، ونادى بطلب العلم أيا كان مكانه "اطلبوا العلم ولو فى الصين" وكان تنظيمه - كما هو الحال فى الإسلام - متكاملًا لدائرة الإنسان فى علاقته بربه ومجتمعه القريب والدانى.

كذلك فإن الأفكار السياسية الغربية عن السيادة والفصل بين السلطات أفرزها صراعات مريرة بين ملوك الحق الإلهى المقدس والقوى البرجوازية ثم الشعبية، فهل من الضرورى لكل مجتمع يريد أن ينظم شئونه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، أن يأخذ بهذه الأفكار الغربية؟ إن حقيقة الأزمة التى نمر بها اليوم كشعوب عربية وإسلامية ترجع إلى فكرة غربية هى أن كل ما يخالف الغرب فى رواءه وأساليبه ونظامه القيمى والأخلاقى متخلف وخطير بالضرورة؛ لذا شنت قوى فكرية وثقافية وسياسية هجومًا شرسًا ضد الإسلام والمسلمين باعتبارهم "الغول" الجديد الذى يهدد بأن يلتهم الديمقراطية والتمدن والحضارة الغربية.

إن الذى أوجد الأزمة التى يمر بها العالم اليوم، هو "الأصولية الغربية" بهذا المعنى، ونجد إدانة هذه الأصولية واضحًا عند العديد من المفكرين الغربيين لعل من أهمهم جارودى، والكاتب الأمريكى جون اسبوزيتو.

ونخلص من هذا إلى أن أساس الخلاف بين الإسلام والغرب حديثًا هو حملة يهودية صليبية تبنتها الصهيونية العالمية فى صراعها القديم الحديث ضد الإسلام والمسلمين، وقد نجحت فى بث



آراء ونظريات ومواقف فردية لتستعدى القوى الكبرى فى العالم ضد الإسلام والمسلمين، على أساس أن المسلمين قادمون لحكم وقيادة العالم بتعصبهم وعدم تسامحهم وحقدهم على الغرب، وبالتالي يجب على العالم والقوى الغربية أن تدافع عن نفسها فى مواجهتهم، وأن تقضى عليهم باعتبارهم قوى إرهابية معادية للتقدم.

المبحث الثالث:

تأصيل فكرى جديد لعلاقة سوية بين الإسلام والغرب

الإسلام والتعاون مع الآخر:

أوضحت الدراسات التى قامت بها رابطة الجامعات الإسلامية بشأن العلاقة التى يجب أن تقوم بين المسلمين والغرب عن ضرورة أن تكون علاقة سوية تقوم على الفهم الكامل له والتعاون الكبير بينه.. وأنقل هنا ما جاء بإعلان عمان عن هذه العلاقة^(١):

"اتفقت الدراسات على أن التحديات الحضارية التى تواجه المسلمين فى الحاضر والمستقبل تتمثل فى ضرورة التعامل مع الآخرين من منطلق القدرة والفهم العميق لما لديهم، والأخذ والعطاء فى مختلف المجالات وعدم الانغلاق على الذات، كما اتفقت على أهمية التواصل الحضارى بين شعوب العالم مع مراعاة الذاتية الإسلامية، وعدم التفريط فى المسائل المرتبطة بعقيدة الإسلام أو شريعته، كما اتفقت الآراء على أن القوى غير الإسلامية المسيطرة على العالم تحاول التأثير على المسلمين وجعلهم ينسلخون من ذاتيتهم وينسون أنفسهم، ويفرطون فى اتباع تعاليم دينهم.

لذا تتطلع الجامعات الإسلامية والحكومات والمجتمعات الإسلامية إلى اتخاذ الوسائل الآتية:

(١) الاهتمام بدراسة الحضارة الغربية والحضارات غير الإسلامية دراسة نقدية قوية للاستفادة من إيجابياتها وتجنب سلبياتها، وبالطبع فإن هذه الدراسة يجب أن تأخذ مكانها فى دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية.

(٢) إجادة اكتساب مهارات التعامل مع هذه الحضارة بالاحتكاك المتواصل بها دون التفريط فى المكونات الرئيسة للذات، وعدم الاتجاه إلى تقليد غير المسلمات فى العادات والطباع، أو الاقتراب من المحرمات.

(٣) إجراء دراسات حول المهمة الأساس للمرأة فى الإسلام، وإظهار الحقوق التى كفلها الإسلام لها والواجبات إلى قررها عليها، وإعطاء هذه المسائل أهمية فى الدراسات الاجتماعية والإنسانية

وفى مرحلة التعليم الأساس كذلك.

(٤) إعداد أجيال قادرة على فهم مقومات الحضارات المختلفة، وتعويد الأجيال على التعامل معها بمنطق القوة، ولن يتسنى ذلك إلا إذا فهمت ووعت طبيعة الحضارة الإسلامية والخصائص التي تقوم عليها.

(٥) تشجيع الدراسات والبحوث المتصلة بأعلام المسلمين من العلماء والمفكرين لإظهار عناصر

القوة فى التفكير الإسلامى الذى قام على أساس القيم والتربية الإسلامية.

والواقع أن هذه الرؤية هى الأساس الذى نطلق منه فى هذا القسم، وندعمه بالفكر القانونى الدولى وبفكر الشريعة الإسلامية بشأن العلاقة مع الآخر.

القانونى الدولى للتعايش:

يميز فقهاء القانون الدولى المعاصر بين فرعين حديثين من فروع هذا القانون: الفرع الأول، هو القانون الدولى للتعايش، والفرع الثانى هو القانون الدولى للتعاون.

والنوع الأولى: يشمل قواعد القانون الدولى التقليدي المعروفة، والتي تنظم العلاقات الدولية على طريقة ضرورة إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل، وهو قانون يتبنى مفهوم الصراع والحرب كعامل مؤسس ومحرك لهذه العلاقات، فإذا كانت الحروب ضرورية، ونتيجة طبيعية للتواجد البشرى، وللأطماع التي جبل عليها الإنسان، كان أفضل وضع للعلاقات الدولية هو أن تنظم كيف نبعد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتقاتل.

كانت فكرة التعايش، التي تعنى وضع الحد الأدنى من القواعد التي تكفل تنظيم العلاقات الدولية وتسييرها على أساس أن تعيش كل دولة داخل حدودها ولا تعتدى على غيرها من الدول الأخرى؛ لذا فإن قواعد القانون الدولى التقليدي تهتم بدراسة الدولة كشخص قانونى له حق التمتع بالسيادة، وله حقوق تتفرع عنها كالحق فى التفاوض، والحق فى الإيفاد أى إرسال مبعوثين منها للدول الأخرى، ثم الحق فى الحرب. وينظم هذا القانون الحرب على أساس أنها حالة ضرورية تعيشها الدول، ويجب أن تكون أضرارها فى أقل الحدود؟ لذا يراعى فيها قواعد يجب أن يلتزمها المحاربون فى الأماكن التي يجوز ضربها (التمييز بين الأهداف المدنية والأهداف العسكرية) وفى الأشخاص الذين يمكن توجيه الضرب لهم (التمييز بين من يحاربون ومن لا يحاربون) وكذلك التقيد فى استخدام السلاح، فلا يجوز استخدام كل الأسلحة، فالترام قواعد الإنسانية فى الحرب تلزم المقاتل بأن يكتفى بإضعاف خصمه وإبعاده عن ساحة القتال بكافة الطرق دون أى إمعان فى تعذيب



الخصم باستخدام أسلحة فتاكة لا تتوقف عند القتل، وإنما تتجاوزه إلى التعذيب؛ لذا حرم رصاص دمدم الذى يتجاوز القتل إلى تهتك جسم الإنسان، وإنزال العذاب به، وحرَم النَّابالم الذى يحرق الإنسان ومظاهر الحياة، وهكذا...^(١١).

تنظيم القانون الدولي للدولة وحدودها:

نظم القانون التقليدى فكرة الحدود الواجب توافرها لكل دولة سواء فى البر أو فى البحر أو فى الجو، والذي يقرأ هذا التنظيم بعناية يستنتج على الفور فكرة (الحدود الآمنة) أى ضرورة إيجاد مناطق حماية للدولة تقيها من أي عدوان يقع عليها.

ونظم القانون الدولي كذلك البحار من نفس المنطق، ففي ه مناطق تتبع الدولة الشاطئية، ومناطق لا تتبع دولة معينة (أعالي البحار)، وهذا التنظيم كذلك يستهدف نفس الفلسفة، أى إبعاد الدول عن بعضها البعض حتى لا تتماثل وتحقيق الحد الأدنى الذي يكفل الحياة الآمنة بينها^(١٢).

الفقه الشيوعى وقانون التعايش:

أعطى الفقه السوفيتى لهذا التقسيم إضافات واسعة تتبع من فلسفة الدولة الشيوعية نفسها؛ حيث قامت فى البداية كنظام وحيد يتبنى الفلسفة الشيوعية، ويقوم على الصراع الطبقي، ويعتبر الرأسمالية أعلى مراتب الاستعمار، كما يعتبرها مرحلة من مراحل التطور الإنساني لا بد أن تنتهي، ويعتبر أن واجبات توحيد الشعب العامل، وصاحب المصلحة فى الحياة أن يتحد للقضاء عليها؛ لذا يتبنى هذا الفقه فكرة التعايش، فلا بد من قبول قواعد للتعايش مع مختلف الأنظمة حتى يتحقق الفكر الشيوعى فى العمل، ويصبح العالم دولة واحدة.

وتعرض القانون الدولي التقليدي لانتقادات حادة من جانب الفقه الشيوعى حيث نظر إليه على أنه (تركة العصر الاستعماري)^(١٣) وهدفه الرئيس هو تبرير استعمار الشعوب حيث أجاز حق الفتح، ونظم طرق الاستيلاء على الأقاليم المملوكة للغير، وأعطى الشرعية لنهب ممتلكات الشعوب ووضع قواعد تكفل التنسيق بين الدول المستعمرة فى استعمارها للدول الأخرى حتى لا يؤدي تعارض المصالح إلى وقوع حروب قد تضعفها^(١٤).

وقد اتفق الفقه الشيوعى على أن التعايش السلمى يفترض الكف عن اتخاذ الحرس وسيلة لتسوية المسائل المتنازع عليها بين الدول، ويدعو إلى تسويتها عن طريق المفاوضات بالصلح، ويفترض المساواة فى الحقوق، والتفاهم والثقة المتبادلة بين الدول، وعدم التدخل فى شئونها الداخلية،

والاحترام التام لسيادة جميع البلاد وسلامة أراضيها. وأن الاتفاق على المسائل الأيديولوجية مستحيل بسبب الاختلاف في المذاهب الفكرية.

إن نظام التعايش السلمى وفقا للفقهاء الشيوعى يتمثل فى التزام الدولة بعدم الاعتداء على حقوق دولة أخرى! وعدم اللجوء إلى القوة أو التهديد بها فى العلاقات الدولية، وعن ثم فهذا التعايش يمثل وجها سلبيا للعلاقات الدولية؛ لأنه يعنى الامتناع عن الأعمال التي حظرها ميثاق الأمم المتحدة والتي قد توقع الأضرار بالدول الأخرى.

ولا شك عندي أن هذه الانتقادات صحيحة، بل لعلى لا أتجاوز الحقيقة عندما أقول: إن ما وجه إلى القانون الدولى التقليدى الذى تكون فى بداية القرنين السادس عشر والسابع عشر من نقد، هو نفسه ما يمكن أن يوجه لبعض قواعد هذا القانون الآن.

تبنى القانون الدولى فكرة أن الذى له حق التصرف فى الشئون الدولية هم قادة المجتمع الأوروبى الخمسة فى ذلك الوقت وهم: (النمسا، روسيا، بروسيا، إنجلترا وفرنسا) وأنهم وحدهم أشخاص القانون الدولى، وأن باقى وحدات هذا المجتمع، هم موضوعات لهذا القانون، فهم يتصرفون فى شئونه كما يحلو لهم، أوجدوا من النظريات والقواعد ما يعطى الشرعية لأفعالهم.

أجاز القانون الدولى التقليدى إجبار الدول على التوقيع على معاهدات الحماية التى فرضتها عليها القوى الكبرى، وهى المعاهدات (غير المتكافئة)^(١٥) وقالوا: إن الدول تتفادى بذلك خطرا أكبر هو خطر الحرب. وضع القانون الدولى التقليدى قواعد المسئولية الدولية والتي تحمى الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية لصالح الدول الكبرى، ووضع كذلك قواعد الحد الأدنى من الحقوق للأجانب فى الدول الأخرى، كذلك حمى نظام الامتيازات الأجنبية فى الدول التابعة للإمبراطورية العثمانية، وغير ذلك كثير.

ولقد كانت أهداف تمسيح البرابرة، وإخراج الشرور القابعة فى جسد الرجل الأسود من الأفكار التى دفع بها دفعا لتبرير تفوق الرجل الأبيض وحقه فى الهيمنة والسيطرة على العالم.

واليوم تعود بعض هذه الأفكار لابسة ثوبا جديدا، ومبنية على أسس آخري. لقد نادى الرئيس بوش الأب بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وانتصار التحالف الأمريكى على العراق بأفكار جديدة لقيام العلاقات الدولية على مبادئ أخرى، تحت تسمية النظام العالمى الجديد، والذى أعلن فيها التفوق والقيادة الأمريكية للعالم، واستمر الرؤساء اللاحقون عليه يرددون نفس التسميات. إلا تراجع عن قيادة العالم) هذا شعار تبناه الرئيس كلينتون وقال: إنه "لا دخول أبدا فى الانعزالية من جديد".



وأعلن في نفس الوقت أن معاملة الدول الأخرى حسناً أو كرهاً ستقوم على مدى تمسكها بأسس النظام الجديد، الذي يقوم أولاً على الحرية، الحرية السياسية والحرية الاقتصادية المتمثلة في اقتصاديات السوق، والتمسك بالتعددية الحزبية والديمقراطية بالمفهوم الغربي، واحترام حقوق الإنسان وحرياته. فالنظام الجديد له أسسه ومناهجه ومؤسساته، وهذه المؤسسات هي النظام النيابي، والأحزاب، والجمعيات والمؤسسات الخاصة بالمجتمع المدني والشركات المتعددة الجنسيات. وهناك أنظمة لم يعلن عنها بنفس الوضوح، عن ضرورة تبنى أنظمة علمانية تفصل بين الدين والدولة، وترجع الإرهاب إلى وضع الدين في طريق الإنسان وحياته، وأذكر هنا ما تموج به ساحة الأفكار المعادية للإسلام الآن في الكتابات الغربية والتي سبق أن وضحناها.

وبصرف النظر عن عدم تنفيذ هذه المبادئ الآن بدليل ما تقوم به الولايات المتحدة ضد الدول الإسلامية وشنها حروباً ضروساً ضد أفغانستان والعراق، وتوقيعها عقوبات اقتصادية ضد دول إسلامية أخرى في مقدمتها إيران والسودان وليبيا، وسياسة الكيل بمكيالين المعروفة؛ إذ هي تترك لإسرائيل كذلك الحبل على الغارب لتفعل ما تشاء بالمسلمين الفلسطينيين، إلا أننا كدول إسلامية يجب أن نسير دفة العالم بشكل آخر، يتفق مع مبادئنا وإسلامنا، ويتفق مع أفكار النظام العالمي الجديد، أو ما اصطلاحنا على تسميته بالقانون الدولي للتعاون، وهذا الطرح الذي نراه مناسباً الآن.

القانون الدولي للتعاون:

لم يعد بالإمكان أن نكتفى ببيان كيف تبعد الدول عن بعضها البعض! وإنما يجب الاهتمام بتقريبها من بعضها البعض.

لقد تغيرت طبيعة العلاقات الدولية، وزاد الارتباط بين الدول إلى الحد الذي جعل من التعاون المشترك بين الدول، حاجة موضوعية، ومبدأ من مبادئ القانون الدولي العرفي، وهذا هو موضوع القانون الدولي للتعاون.

ويقوم القانون الدولي للتعاون على فكرة الجماعية، ويحاول أن يدعم الحاجات المشتركة بين الدول، ويبحث عن أفضل الأساليب الكفيلة بإشباعها.

ويستعين القانون الدولي للتعاون بالعديد من الوسائل التي ينظم بها هذا الإشباع. ففضلاً عن الاتفاقات الثنائية التي تسهل التبادل التجاري بين الدول - كالاتفاقات التي تحتوي على شرط الدولة الأولى بالرعاية، هناك الوسائل التنظيمية، وهي أهم صور إشباع الحاجات الجماعية. وقد رأينا بداية هذا الإشباع في فكرة الاتحادات الدولية، والتي تطورت في ظل عهد العصبة، ثم في ظل الأمم

المتحدة حتى اتخذت شكل الوكالات المتخصصة في الوقت الحاضر.

طبيعة القانون الدولي للتعاون:

ثار خلاف في الفقه الدولي حول ما إذا كان قانون التعاون الدولي يتمتع بالخصائص القانونية للقواعد الملزمة. واتجه البعض إلى أنه من الصعب أن نخرج من ميثاق الأمم المتحدة بالتزامات محددة في حقول التعاون الدولي. ويصعب على ذلك القول باعتباره قانونا. في حين اتجه البعض الآخر إلى أن المادتين ٥٥، ٥٦، من الميثاق تسمحان بالقول بوجود التزام دولي يلزم الدول بأن تتعاون مع بعضها البعض لإشباع الحاجات الاقتصادية والاجتماعية التي وردت بالميثاق^(١٦).

وقد عرضت الفكرة على اللجنة التي كلفتها الأمم المتحدة بصياغة مبادئ القانون الدولي الخاصة بعلاقات الصداقة والتعاون بين الدول الأعضاء، وانتهت اللجنة إلى أنه (واجب على الدول أن تتعاون مع بعضها البعض بصرف النظر عن الاختلافات في الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بينها).

State have the duty to cooperate with one another, irrespective the of .differences in their political, economic, and social systems

عالمية القانون الدولي للتعاون:

من المشكلات التي أثيرت أمام اللجنة الخاصة بتقنين مبادئ التعاون والصداقة، مشكلة ما إذا كان

الالتزام بالتعاون الدولي ملزما لكل الدول أم أنه التزام بين أعضاء الأمم المتحدة فقط؟

رغم الانقسام الذي جرى في اللجنة بين مؤيد ومعارض، أكد النص الذي جاءت به اللجنة أن هذا التعاون واجب على كل دولة تجاه الأخرى بصرف النظر عما إذا كانت عضوا أم غير عضو في الأمم المتحدة، على أساس أن هذا المبدأ من المبادئ العرفية، وليس مجرد مبدأ اتفاقي. لقد نص الميثاق على إقامة العلاقات الدولية على أسس معينة، تقضى باحترام المبادئ التي جاء بها. واحترام هذه المبادئ يعد شرطا مسبقا لقيام النظام الذي أتى به! وانصراف أية دولة عن إتباع هذه المبادئ، من شأنه هدم النظام الدولي^(١٧).

ويتصل بعالمية هذا المبدأ عدم جواز التمييز بين الدول في نطاق التعاون بحسب أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية^(١٨).

وقد ذكر النص الذي اقترحتة اللجنة وأقرته الأمم المتحدة (أن الدول سوف تتعامل مع بعضها



البعض، بصرف النظر عن الاختلافات فى أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.. متجردة من التمييز بينها على أسس هذه الاختلافات).

مبادئ التعاون:

يمكن القول بأن مبادئ التعاون تتسع لكى تشمل، ليس فقط النطاق السياسى بالمعنى الضيق لهذه العبارة، وإنما عدة أنشطة تتضمن جزءا من المسائل التى كانت تعتبر فى النطاق الخاص للدولة؛ لذا ذكرت اللجنة أن على الدول واجب التعاون.. فى مختلف ميادين العلاقات الدولية، من أجل المحافظة على السلم والأمن، ودعم الاستقرار والتقدم الاقتصادى الدولى، والرفاهية العامة للدول).

ويتفق هذا التفسير مع النظرية التى أقرها ميثاق الأمم المتحدة، وهى تلك الخاصة بأن الحفاظ على السلم الدولى، يتطلب ليس فقط السلم الشكلى المتمثل فى منع استخدام القوة وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وإنما أيضا السلم الإيجابى المتمثل فى إنشاء (الظروف المالية لقيام السلم) وفى بذل الجهود المستمرة من أجل التحسين المستمر للظروف الاقتصادية والاجتماعية، أى أن الهدف المبتغى ليس فى النهاية إلا التجنب المستمر لأسباب التمييز والمرتبب بعدم التكافؤ الاقتصادى والاجتماعى^(١٩).

هكذا، فمع الاتفاق باتساع دائرة التعاون وشموله لمختلف العلاقات الدولية، فقد بحثت الدول عن الحقول التى يبدو التعاون فيها أكثر ضرورة، ومن ثم ينبغى أن يشملها نص لجنة التقنين. وقد رأت اللجنة أن أول وأشمل حقول التعاون هو ذلك الخاص بالمحافظة على السلم والأمن الدوليين؛ إذ هو الهدف الشامل لكل نظام الأمم المتحدة.

واتفقت الدول بعد ذلك على ضرورة أن تولى التعاون الدولى فى نطاق حماية حقوق الإنسان أولوية خاصة؛ لذا نصت على أن الدول سوف تتعاون (من أجل دعم الاحترام العالمى وتنفيذ الحقوق الإنسانية للمجتمع وإزالة كل صور التفرقة العنصرية، وكل صور التعصب الدينى).

ومع ذلك أولت الدول التعاون الاقتصادى والاجتماعى أهمية كبيرة، باعتبار أن ذلك مشكلة عصرنا؛ لذا نرى أن هذه الفكرة كانت مسيطرة على أذهان ممثلى الدول فى كل الاجتماعات. وتحدث بعضهم عنها قائلا: إن العلاقات السلمية ينبغى أن تقوم على أسس اقتصادية سليمة؛ ولذا فإنه ينبغى أن يعطى الاهتمام الأكبر لأوجه التعاون الاقتصادى^(٢٠). ولكن الدول اختلفت فى الطريقة التى يمكن التعبير بها عن ضرورة هذا التعاون، فمثلا: ركزت الدول النامية على ضرورة أن يعطى الاهتمام لفكرة أن التعاون الدولى ينبغى أن يستهدف القضاء على التخلف الاقتصادى، مع

التمسك بمبادئ الاستقلال الاقتصادي بعدم التدخل، والمنفعة المتبادلة، بينما وجدنا الدول الغربية تتجه إلى أن تعطى للتعاون مفهومًا، يفرض على كل دولة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، أن تصيغ سياستها الاقتصادية وسياستها تجاه أية مساعدة اقتصادية، تقدمها أو تأخذها، بما تجعلها تساهم في تسهيل النمو الاقتصادي والتقدم المتوازن في مستوى الدخل على نطاق العالم، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول الأخرى، وبما يؤكد الاستخدام الفعال للوسائل الاقتصادية المتاحة وضمن حقوق الدول المتقدمة.

وكان من اللازم أن يقوم نوع من التوفيق بين الفريقين، ولقد أحس العديد من ممثلي الدول المتخلفة نفسها بضرورة المساعدات التي تقدم لدولهم، وعبروا عن ذلك أمام اللجنة. وعلى هذا الأساس تم التوصل إلى صيغة تؤكد من ناحية أن الدول سوف تسير في علاقاتها الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والفنية والثقافية والتجارية على أساس مبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل، ومن ناحية أخرى تضمن النص على الحاجة إلى التعاون في كل هذه المجالات، مع إشارة خاصة إلى الحاجة للتعاون من أجل التنمية الاقتصادية للدول النامية. وعلى هذا جاء نص الفقرة الثالثة يقول: (إن الدول سوف تسير في علاقاتها الدولية، في الحقول الاقتصادية والاجتماعية والفنية والتجارية، وفقاً لمبدأ المساواة في السيادة، وعدم التدخل).

كما نصت الفقرة الثالثة على التزام الدول بالتعاون في هذه الحقول، لتحقيق التقدم الثقافي والتعليمي الدولي، ولتحقيق النمو الاقتصادي على مدى العالم كله! وعلى الخصوص - في نطاق الدول - المتخلفة.

وألزمت الفقرة الثانية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بأن تتخذ التدابير المنفردة أو المشتركة لتحقيق هذه الأهداف. ولا شك في أنه من أهم التدابير المشتركة التي يمكن أن تتخذ هذا الشأن هو إنشاء الوكالات المتخصصة^(٢١). وتتفق هذه الأفكار مع مبادئ الشريعة الإسلامية على ما نوضحه الآن.

التعاون الإنساني في مفهوم الفقه الإسلامي:

التعاون في الإسلام مبدأ عام في كل الجماعات الإنسانية كما قرره القرآن، فقد جاء في سورة المائدة الحث على التعاون المطلق على البر، ومنع التعاون على الإثم والعدوان^(٢٢). وأن التعاون قوام الأسرة، وقوام الأمة. وقد جاءت النصوص الدينية الإسلامية لتعميم التعاون في داخل الإقليم الواحد وفي نطاق الإنسانية.



كما وردت العديد من الأحاديث النبوية التي تحث المسلمين على التعاون مع بعضهم البعض، ومع كل من يعيش معهم في المدينة.

ولقد نفذ - عليه السلام مبدأ التعاون الدولي، عندما جاء إلى المدينة فعقد مع اليهود حلفاً أساسه التعاون على البر، وحماية الفضيلة ومنع الأذى، وأكد ذلك بالمواثيق، ولكن اليهود نقضوا حلف التعاون في أن يتضافروا على دفع الاعتداء وإقامة الحق، أو بعبارة عامة ما يسمى في هذا العصر (بالتعايش السلمى).

وكان النبي على الله عليه وسلم يعقد المعاهدات مع القبائل العربية لإيجاد تعاون إنساني لإعلاء المعانى الإنسانية، وكان يحث على كل تعاون على الخير ويؤيده، ويرد على كل تعاون على الشر ويحاربه، ولقد ذهب إلى مكة معتمراً فعلم أن قريشاً تريد منعه فمد يده المسالمة إليهم وهو يقول: لو دعنتى قريش إلى أمر فى ه رفعة البيت الحرام لأجبتهم)، وقد كان ﷺ من مبادئه التعاون على نصره الضعيف، وقد حضر وهو شاب فى الخامسة والعشرين من عمره حلفاً لبعض أشرف قريش عقد فى دار عبد الله بن جدعان تعاقداً فيه لينصرن الضعيف على القوى، فسر ﷺ لذلك سروراً ظهرت آثاره من بعد، فقد قال الهادى الأمين: (لقد حضرت بدار عبد الله بن جدعان حلفاً ما يسرنى به حمر النعم ولو دعيت به فى الإسلام لأجبت) (٢٣).

وإن النبي ﷺ يعلن أن الله يمد بالقوة كل من يعاون أخاه الإنسان فى أى إقليم وفى أى موطن، فى قول ﷺ: " الله فى عون العبد ما دام العبد فى عون أخيه ". ولم يعين ذلك الأخ بل عممه، فى عم الأخوة الإنسانية، ولا يقتصر على الأخوة الدينية أو الإقليمية.

وأنه فى الوقت الذى يشعر فيه الإنسان بالأخوة الإنسانية، وأن التعاون مطلوب بكل صورته وأحواله سيذهب النزاع ويختفى ما يذكره بعض العلماء من مبدأ التناحر على البقاء الذى جر على العالم كله الويلات، وحسب كل قوم أن بقاءهم لا يكون إلا فى الاعتداء على غيرهم، وحيث ساد ذلك الزعم كان قانون الغابة هو الذى يحكم أو يتحكم.

وقد عدد أستاذنا الشيخ محمد أبو زهرة المبادئ الأساسية للتعاون الدولي، ولموقف الإسلام من الآخر، ونوجزها فى ما يلى: الكرامة الإنسانية، اعتبار الناس جميعاً أمة واحدة، التسامح، الحرية، الوفاء بالعهد، العدالة، الفضيلة، المعاملة بالمثل، المودة، ومنع الفساد (٢٤).

كما أن الباحثين الثقافت من الغربيين بعد دراسة مبادئ الشريعة الإسلامية قد توصلوا إلى القول

بأن أحكام الشريعة الإسلامية فى المسائل الدولية يمكن الاستفادة منها وخاصة فى مجالين رئيسيين:

الأول: تطوير أحكام القانون الدولي فى شأن مركز الفرد فيه والاعتراف به كشخص من أشخاص القانون الدولي.

الثانى: إدخال المبادئ الأخلاقية فى القانون الدولي؛ إذ أن الشريعة الإسلامية غنية بالمسائل التى تتصل بهذين الأساسين.

والواقع أن إسهام الشريعة الإسلامية فى هذه المجالات كان واضحاً وخاصة فى قانون الحرب، فلقد عرف المسلمون التمييز فى المعاملة بين المحاربين وغير المحاربين، ووضعوا نظاماً عادلاً لمعاملة الأسرى والرهائن والمدنيين والنساء والشيوخ والأطفال^(٢٥).

كما أن إسهام الشريعة الإسلامية فى وضع أسس العلاقات الدولية فى وقت السلم كان واضحاً، فقد أقاموا صرح العلاقات التجارية والاقتصادية بينهم وبين الغرب على قواعد سليمة وعرفوا حرمة الرسل، والمعاهدات ووسائل تسوية المنازعات بالتحكيم والصلح.. إلخ.

لذا فإن الشريعة الإسلامية مع القانون الدولي للتعاون يمكن أن يسهما فى بناء نظام دولى جيد يقرب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون. ولا شك أن الوقت الذى نحياه الآن، يفرض علينا أن نتمسك بمبادئ الأمم المتحدة، وأن نحى دورها فى العلاقات الدولية، وأن نعدل نظامها بما يكفل عدم سيطرة دولة بعينها أو خمس دول بالأحرى على مجريات الأمور فيها.

الخاتمة :

تحدثنا فى هذه الدراسة عن إحدى المشكلات القائمة بين العالم الإسلامى والعالم الغربى فى الوقت الحاضر وهى مشكلة العداء، ومحاولة الغرب إلصاق الإرهاب بالمسلمين، والمساواة بين الإرهاب والإسلام. وقلنا: إن وراء ذلك حملة صهيونية مغلظة تتخذ أصولها من بعض الكتابات القديمة والحديثة والتى صورت الإسلام بأنه عدوانى، وأنه يحاول أن يهدم الحضارة الغربية.

وتعرضنا للأساس الذى يجب أن تقوم عليه العلاقة بين الإسلام والحضارة الغربية فى الوقت الراهن، وهو أساس يأخذ من مبادئ الشريعة فى الاعتراف بالآخر والتعاون معه، والعيش معه فى سلام، واحترام العهد معه، واحترام الكرامة الإنسانية بشكل عام منهجاً له. وكذلك ينبني هذا الأساس على القانون الدولي للتعاون الذى يؤمن بضرورة تقريب الدول من بعضها البعض حتى تتعاون فى

مختلف مجالات الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية من أجل كفالة التقدم والتنمية لكل البشر، وفي كافة المجالات. إن قيام العلاقات الدولية على التعاون القوى بين البشر هو انتصار الحق، وإقرار المساواة بين الناس، وكفالة حقوق الإنسان وحياته. ولا شك أن هذا التعاون هو الكفيل وحده بتحسين العلاقات وبنمو التعاون بين الدول، مع مراعاة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعدم استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، وحسن الجوار، واحترام حق الشعوب في وحدة وتكامل أراضيها وفي تقرير مصيرها، وهي المبادئ التي قررها الإسلام أولاً وميثاق الأمم المتحدة بعد ذلك.

والله ولي التوفيق.

الهوامش :

- (١) انظر في أزمة المصطلح في الفكر الإسلامي للأستاذ: محمد زمان في دراسته المقدمة لجامعة اليرموك - عن تجديد الفكر الإسلامي! ضمن المجلد الذي أخرجته الجامعة تحت عنوان: مؤتمر التجديد في الفكر الإسلامي والذي عقد في صيف عام ٢٠٠١! ص ٣ وما بعدها وهو أستاذ بكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية جامعة باتنة بالجزائر.
- (٢) أخرجه أبو داود في سننه وأحاكم في المستدرک - والبيهقي في معرفة السنن والآثار عن أبي هريرة
- (٣) المناوي، فيض القدير.
- (٤) العظيم آبادي، عون المعبود شرح سنن أبي داود ٣٩١/١١.
- (٥) فتح الباري بشرح صحيح البخاري ج ١ - ٧٥.
- (٦) من هؤلاء الفقهاء: فضيلة الشيخ محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام دار الفكر العربي، ص ٥١، ٥٢، أ.د/محمد طلعت الغنيمي، قانون الإسلام في الإسلام دراسة مقارنة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ص ٥٥ - وله أيضاً، الأحكام العامة في قانون الأمم "التنظيم الدولي" منشأة المعارف بالإسكندرية ص ٥٠.
- (٧) لأننا نحن المسلمين دعاة حوار، ولا تقوم هذه الطبيعة على مواقف أنية أو استجابة لظروف وقتية، وإنما تقوم على أساس أن مبادئ ديننا تدعو إلى ذلك، وتحت عليه، تجسيدا لوحدة النوع الإنساني، وترسيخاً لمبدأ سواسية الناس - في الخلق، وتحقيقاً لإرادة الله عز وجل في جعلهم شعوباً وقبائل ليتعارفوا ذلك التعارف غير المتصور لذاته، و إنما لما يثمر من تعاون لخير الجميع. ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا﴾ (الحجرات: ١٣)

(٨) راجع مؤلفه: The Study of the Hertoury

(٩) والواقع أن توينبي قد انتقد التجريبيين، لسبب رئيس - واحد هو أن أغلبية الشعب، لم يحصل على التجربة، وإنما

استفادت منها فئة قليلة، وعلى حد قوله: فإن الغالبية ليس لديها مجرد أمل في أن تصبح عضوا في الطبقة الجديدة. (١٠) إعلان عمان الذي أصدرته رابطة الجامعات الإسلامية وجامعة آل البيت في الثامن من شعبان ١٤٢٠ هـ - السابع عشر من نوفمبر ١٩٩٩م ص ٢٣-٢٤.

(١١) راجع في التفاصيل: للمؤلف، مبادئ القانون الدولي العام الطبعة السادسة كل- ٨٠٠ وما بعدها، وبحث القانون الدولي الإنساني في الإسلام، مجلة الشريعة والقانون، العدد الرابع ص- ١٠ وبعدها، وله أيضا أحكام الحرب والحياد في ضوء القانون الدولي والشريعة الإسلامية سلسلة فكر المواجهة رقم ٧ الذي تصدرها رابطة الجامعات الإسلامية، ص ٢٧. وما بعدها، مؤلف المرحوم الدكتور محمد حافظ غانم، أصول القانون الدولي العام، ص ٤٧٠ وما بعدها مؤلف الدكتور حامد سلطان، قواعد القانون الدولي في الشريعة الإسلامية طبعة ١٩٧٢ م، ص ٢٣٠ وما بعدها.

(١٢) أما أهم المناطق التي تتبع الدولة الشاطئية فهي المياه الإقليمية أو البحر الإقليمي، أما أهم المناطق التي لا تتبع دولة معينة فهي البحار العالية، ولا شك أن كلا منهما يخضع لنظام قانوني مختلف عن ذلك الذي يخضع له المناطق الأخرى، فالبحار العالية تستقل عن سيادة كافة الدول، أما البحار الإقليمية فإنها تخضع لسيادة الدولة الشاطئية، بل إن سيادة هذه الدولة كد إلى المجال الجوي الذي يعلو البحر الإقليمي، وكذلك إلى قاع هذا البحر وما تحته، فالبحر الإقليمي إذا هو مساحة تابعة لسيادة الدولة أعلى مسافة من الارتفاع وإلى أقصى مدى في العمق ويترتب على سيادة الدولة على بحرها الإقليمي أنها تضع القوانين والأنظمة التي تحكم الصيد وغيره في البحر الإقليمي، كما لها أن تحتكر استغلال الثروات التي قد توجد في قاع بحرها الإقليمي، كما يخضع لسيادتها: الهواء الذي يعلو بحرها الإقليمي، ولا يجوز للطائرات الأجنبية أن تحلق فيه إلا بترخيص من الدولة الساحلية.

أما بالنسبة للبحار العالية فإنه يحكمها مبدأ أساس وهو "مبدأ الحرية" كحرية الملاحة وحرية الصيد وحرية إرساء الكابلات، وحرية الطيران، وقد تبنت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هذه الحريات عام ١٩٨٢م، وأضافت إليها حرية البحث العلمي، حرية إقامة الجزر الصناعية فيها.

(١٣) في هذه المرحلة يراجع مبادئ القانون الدولي العام، أ.د/ جعفر عبد السلام - ط الخامسة ١٩٩٦م، ١٤١٧هـ ص ٥٥ وما بعدها

(١٤) راجع: تونكن القانون الدولي في أبعاده الجديدة، ترجمة أحمد رضا، ص ٣٠ وما بعدها.

(١٥) تعرف المعاهدات غير المتكافئة بأنها المعاهدات التي تتضمن التزامات على أحد الأطراف تفوق ما يتحمله الطرف الآخر في مقابلها، وهي معاهدات تقع فيها الدول الصغرى، و الدول الضعيفة تحت ضغط الدول الكبرى القوية، حيث تعقد لصالح أحد الأطراف، بدلا من أن تنشئ حقوقاً والتزامات متساوية لكل الأطراف.

(١٦) تراجع أقوال ممثل تشيكوسلوفاكيا في لجنة صياغة مبادئ القانون الدولي للصدقة والتعاون بين الشعوب، U.N COC.A/AS - ٥٣٧ L ٦١ .

(١٧) B. Babovic, the Duty of states to cooperate with one another in accordance with the character ,Belgrade, ١٩٧٢p.٣٢٦٥٥٠

(١٨) أقوال مندوب غانا بلجنة الصياغة ٣٤ SR/ ١٢٥ A/AS.

(١٩) مقال بابوفيك في واجب التعاون الدولي طبقاً للميثاق، السابق الإشارة إليه ص ٣٠٧، وقد أمر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "اليونكتاد UNCTAD" أنه من المبادئ الرئيسية المرشدة للعلاقات الدولية، الاعتراف بأن السلم الدولي والكفاية مرتبطان ارتباطاً واضحاً، وأن التنمية الاقتصادية، والتقدم الاجتماعي، ينبغي أن يمثل الاهتمام المشترك للمجتمع الدولي ككل، وينبغي أن تزداد الكفاية الاقتصادية، وتحسن الظروف، المعيشية، مما يقوى العلاقات السلمية، والتعاون بين الدول"، تراجع دورة بلجراد التي عقدت عام ١٩٦٤م ص ٣١١

(٢٠) أقوال ممثلي تشيكوسلوفاكيا والهند، وجمهورية مصر العربية ١٢٥٠٣٤ A/AC. ويعلق أحد الفقهاء على ذلك قائلاً: إنه نتيجة للظروف الاقتصادية المعقدة التي سادت العالم في فترة ما بعد الحرب العالمية الأخيرة. فلقد شغلت سياسة التعاون الدولي في الميادين الاقتصادية بال الدول و الفقهاء، وكان من المفهوم - إذا عرضت في كافة الاجتماعات أفكار كل التعاون في مختلف المجالات فإن ذلك يعنى على الخصوص - الحق الاقتصادي، مقال بابوفيك السابق الإشارة إليه .

(٢١) أقوال ممثل الهند باللجنة ٢٨ L: ٢ / A/AC ١٢٥ LN.DOC.

(٢٢) جاء هذا في آخر الآية رقم (٢) فقد قال سبحانه: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى

الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ (المائدة:٢).

(٢٣) لو دعيت به في الإسلام لأجبت، تشير إلى أنه لو قال قائل يا آل حلف الفضول لأجابه الرسول في عهده؛ لأن نصرة المظلوم حق، والإسلام إنما جاء بالحق ويراجع في هذا الحلف، البداية والنهاية لابن كثير ج ٢ ص ٢٩١، عيون الأثر في فنون الغازي والشمال والسير، ابن سيد الناس تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الأفاق الجديدة، بيروت ط الأولى ١١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م، ص ٢٩، ج ١.

(٢٤) الإمام محمد أبو زهرة، العلاقات الدولية في الإسلام، دار الفكر العربي ص ١٩ وما بعدما.

(٢٥) ١٩٨٤ P. ٢٧٣ (Jessup, A modern law of Nations, New Yourk)